متطلبات بناء الاقتصاد العراقي

د. حامد عبيد حداد
عضو بالاتحاد

إن بناء الاقتصاد العراقي يحتاج إلى مقومات يستند عليها, وتتمثل تلك المقومات في عناصر مادية ثلاثية وهي كالأتي :

1. وفرة الموارد الاقتصادية : فبالرغم من وفرة الموارد الاقتصادية, بما فيها البشرية والمادية والطبيعية, حجما وتنوعا, وطاقة إنتاجية متاحة, لازال العراق يعد من بين الدول الفاشلة حسب المعايير الدولية وهو بحاجة إلى تفعيل هذه المقومات من خلال تبني إستراتيجية اقتصادية تشمل مختلف القطاعات في الدولة .
2. وجود التقنية : لم ترق التقنية في العراق إلى الحد الذي يمكنه من النهوض باقتصاده, لذلك يتطلب مستوى تقنية ملائم .
3. إطار مؤسسي فعال ومتماسك , على أن يتاح ذلك كله في إطار :

- استقرار النظام السياسي الذي سيؤدي حتما إلى تقدم اقتصادي .
- سياسات اقتصادية رشيدة .
- الاستعانة بالخبرات العراقية المهاجرة من خلال تقديم الحوافز لاستقدامها في خدمة بلدها.

وأن ما يتوافر لدى العراق من هذه الموارد والمؤهلات والمؤسسات التنظيمية والقدرات البشرية الكفوءة ما يؤهله لإقامة بناء اقتصادي متين وقابل للحياة, بشرط توفير الأسس اللازمة المتمثلة في نظام سياسي يتركز على بنية اقتصادية قوية ومتماسكة, وإستراتيجية اقتصادية تأخذ بنظر الاعتبار التحولات الاقتصادية الدولية المتسارعة.

جدير بالذكر إن الحكومة العراقية وعلى لسان نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويش كشفت خلال مؤتمر (يوم العراق) في العاصمة الهندية نيودلهي يوم 29/2/2012 عن توجهات إستراتيجية جديدة لإنعاش الاقتصادي العراقي تتضمن ما يأتي :

1. إعادة هيكلية الاقتصاد.
2. تحرير الاقتصاد من قبضة الدولة المركزية.
3. خلق شراكة حقيقة بين القطاعين العام والخاص.
4. إصلاح الشركات المملوكة للدولة.
5. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.
6. التوجه نحو عملية إصلاح مالي وإداري شامل.
7. الاندماج بالاقتصاد العالمي.

هذه التوجهات تثير التفائل لدى المختصين في الشأن الاقتصادي ولكن هل تأخذ طريقها إلى التطبيق ؟ نتمنى ذلك وأن الأشهر والسنين القادمة هي التي ستستجيب على هذا التساؤل.

إن العراق يمتلك موارد نفطية واسعة وموارد مائية غزيرة, وأراضي زراعية واسعة, وقاعدة صناعية أولية, وبنى ارتكازية وعلمية وافرة, وعددا سكانيا ضخما, ونسبة مرتفعة من التعليم الأولي, وموارد مالية كبيرة, وطاقة بشرية كافية لتلبية احتياجاته الصناعية والزراعية, وقدرات تنظيمية كفوءة ثبت وجودها في تسعينيات القرن الماضي في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991.

فقد أثبتت عملية إعادة البناء بعد عام 1991.

- كفاءة وقدرة الانسان العراقي على الابداع والانجاز والتطور.
- أهمية الحوافز وجدواها في تشجيع ودفع العامل العراقي نحو العطاء والبناء بشكل فريد.
- دور القطاع الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي في العراق من الغذاء دون الحاجة إلى الاستيراد.
- القدرة التنظيمية البارعة والكفوءة التي يتصف بها العراقيون عندما تتاح لهم الفرصة.

وقد تحقق ذلك ضمن القدرات البشرية والامكانات المادية المتاحة يوم ذاك, رغم الحصار والشحة في كل شيء والتضخم الجامح الذي تعرضت له البلاد آنذاك.

إن متطلبات بناء ونهوض الاقتصاد العراقي تتطلب القيام بما يأتي :

أ. تنويع القاعدة الاقتصادية

ب. الابتكار ونقل التكنولوجيا إلى داخل القطر

ت. القدرة على التصدير

ث. تطوير الموارد البشرية

ج. مكافحة الفساد الإداري والمالي

ويتعين على الحكومة تشجيع الباحثين أفرادا ومؤسسات لجعل المعلومات والبيانات المتوفرة لدى الحكومة مادة للبحث والتحليل, حتى يصار لنشر النتائج والتوصيات لتستفيد منها الدوائر الحكومية المعنية والقطاع الخاص. كما يتعين على الحكومة تشجيع الحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات لمناقشة السياسات والخطط الحكومية .